المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/12/2013

الوسيط يجتمع بسكان الصحراء والولاية تتصدر شكايات المواطنين

2240/6

الرباط
المهدي السجاري

في خطوة تستهدف تقوية منهجية الوساطة بين الإدارة والسكان، انتقل عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة، الأسبوع الماضي إلى مدينة العيون لعقد لقاء مع السكان والمنتخبين والسلطات المحلية والإقليمية والجهوية.

وحسب مصادر محلية نظمت مؤسسة الوسيط لقاء تحت عنوان «الوساطة المؤسساتية خدمة للسكان في علاقاتهم مع الإدارة»، إذ تم الاستماع إلى عدد من المداخلات التي تمحورت حول أهمية وفعالية المهام التي تقوم بها المؤسسة، وأيضا تظلمات بعض المواطنين تجاه بعض الإدارات العمومية.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن ولاية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء تحتل الصدارة بخصوص القطاعات والإدارات المحلية، التي همتها الشكايات والتظلمات الشفاهية، التي تدخل ضمن اختصاص مؤسسة الوسيط، إذ وصل عدد هذه الشكايات إلى 55 برسم سنة 2012.

أما الشكايات المرتبطة بالسلطة القضائية فقد وصل عددها إلى 45 شكاية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ28 شكاية، والمديرية الجهوية للمجمع الشريف للفوسفاط بالعيون بـ12 شكاية، وولاية جهة كلميم-السمارة بـ10 شكايات.

وإلى جانب ذلك، بلغ عدد ما توصلت به مندوبية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء من الشكايات الكتابية ما مجموعه 110، إذ تبين من خلال تحليلها أن غالبيتها تهم التدبير الإداري لشؤون الموظفين.

وتتمحور هذه الشكايات أساسا حول عدم تسوية وضعيات إدارية ومالية لموظفين، أو وضعيات معاشية، أو التظلم من مقررات إدارية، أو من عدم تسليم وثيقة إدارية لطالبها، أو من سحب رخص إدارية، أما باقي الشكايات، فتتوزع على التوالي حسب طبيعتها بين ما هو عقاري أو مالي أو مرتبط بتنفيذ أحكام قضائية.

تطوان

توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الجهوي لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للفنون الجميلة

تم، مؤخرا، بمدينة تطوان، توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الجهوي لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للفنون الجميلة، بهدف ترسيخ قيم وثقافة حقوق الإنسان، وذلك بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي .

وترأس الاتفاقية ،التي وقعها عن المجلس الجهوي لحقوق الإنسان رئيسته سلمى الطود وعن المعهد الوطني للفنون الجميلة مديره عبد الكريم الوزاني، ترسيخ قيم حقوق الإنسان من خلال استثمار قدرة الإنتاجات الفنية على التوجيه وعلى غرس القيم وتميزها بسهولة التأثير في مختلف الشرائح الاجتماعية. كما تسعى إلى المساهمة في منح جهة طنجة تطوان حركية ثقافية وفنية وتواصلية متمحورة حول قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا باعتبارها إرثا ثقافيا كونيا.

وأكدت سلمى الطود، في تصريح للصحافة بالمناسبة، أن الاتفاقية تسعى إلى توظيف الفن في خدمة حقوق الإنسان «وهي مقاربة جديدة من شانها أن تساهم في إثراء واقع حقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان والنهوض بالثقافة الحقوقية »، معتبرة أن هذه الاتفاقية شانها في ذلك شان باقي الاتفاقيات التي وقعها المجلس الجهوي مع جامعة عبد المالك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة تطوان هي « قيمة مضافة للعمل الحقوقي الميداني الذي تشكل فيه التربية إحدى المقاربات الأساسية لنشر قيم حقوق الإنسان ودعمها ونشرها على نطاق واسع» .

ومن جهته، أكد عبد الكريم الوزاني أن مرامي الاتفاقية «تصب في عمق أهداف الأعمال الفنية على اختلاف تمظهراتها المنخرطة في محيطها الفكري والثقافي والاجتماعي، وتحمل الفنان والطالب الفنان مسؤولية أخرى لدعم ثقافة حقوق الإنسان بالجهة »، مشيرا إلى أن المعهد الوطني للفنون الجميلة سيخصص خلال السنة الدراسية الحالية عدة أنشطة حقوقية ينخرط فيها طلبة المعهد. كما سيساهم المعهد في إصدار الملصقات والأعمال الفنية المواكبة لأنشطة المجلس الجهوي لحقوق الإنسان.

فريق أممي خاص بمسألة الاعتقال التعسفي يزور المغرب

فتن العفاني 20/11

لاول مرة يزور اليوم الاثنين المغرب فريق العمل الأممي الخاص المعني بمسألة الاعتقال التعسفي للوقوف إذ من المقرر أن يلتقي بعدد من المسؤولين الحكوميين واساسا وزارة العدل والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة التشريعية وممثلي منظومة الأمم المتحدة بالمغرب وفعاليات الحركة الحقوقية والمجتمع المدني والأفراد المعنيين أي الضحايا او اسرهم او ممثليهم . فضلا عن القيام بزيارة لمجموعة من المؤسسات السجنية بعدد من الأقاليم بما فيها الأقاليم الجنوبية وبعض مراكز الاعتقال بمقوضيات الشرطة ومقرات الاستخبارات ومستشفيات الأمراض العقلية.

مسيرة وطنية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

لوغو

اختارت فعاليات حقوقية بدعوة من الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان يوم غد الثلاثاء بمسيرة وطنية انطلاقا من البرلمان في اتجاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار «باركا من الانتهاكات». ويصادف الاحتفال بهذا اليوم الحقوقي الذكرى العشرين لإنشاء ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، والذكرى الخامسة والستين لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 1948. وفي موضوع ذي صلة، نالت الحقوقية خديجة الرياضي، الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، جائزة الأمم المتحدة للقضية الحقوقية في نسختها للعام 2013، والتي سبق وأن منحت لشخصيات عالمية مثل مارتن لوثر كينغ، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، و نيلسون مانديلا وهيئات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر الدولي وهيومن رايتس ووتش.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان يومه الاثنين بالعيون

2935/3

تحتضن مدينة العيون، يومه الإثنين، ورشة تدريبية في مجال حقوق الانسان تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون- السمارة بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الانسان.وأوضح بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون-السمارة، أن هذه الورشة، التي تنظم إلى غاية 13 دجنبر الجاري، تسعى إلى تمكين المتكونين من تقنيات الرصد والتتبع وتقنيات إنجاز التقارير، حيث سيتم استحضار اخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الانسان. وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تهدف، بالخصوص، إلى التركيز على الجمعيات الحقوقية والمهتمة بحقوق الانسان وذلك من أجل تمكين المتكونين من رصيد معرفي في هذا المجال من أجل تطبيقه في مجالات اشتغالهم.وأشار إلى أن تنظيم هذه الورشة يندرج في إطار عمل اللجنة الرامي إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتي يستفيد منها أعضاء اللجنة و الفعاليات المهتمة بحقوق الإنسان العاملة بالأقاليم الجنوبية.وسيتم خلال الورشة التأكيد على اهمية الاستدماج الوجداني لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان واليات الحماية الوطنية والدولية والإقليمية، عن طريق تقاسم المعارف والمهارات وتشكيل السلوك.وسيتضمن برنامج الورشة عدة محاور تهم على الخصوص «تقنيات الرصد والتتبع» و» تقنيات انجاز التقارير والآليات الحمائية الدولية».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكشف سوء تدبير الحقاوي لدور العجزة

3/4705

بشرى عطوشي

تنتظر وزارة الأسرة و التنمية و التضامن في الأيام المقبلة من المجلس الوطني لحقوق لإنسان مفاجاة موجعة و فاضحة لسياستها التقصيرية في مراقبة دور العجزة بالمغرب .

ياتي ذلك في تقرير فاضح اعده المجلس المذكور حول أوضاع عيش المسنين داخل دور العجزة في المغرب.

وحسب أولى الملاحظات، التي وقف عليها البحث الميداني الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي سوء المعاملة، والحالة المزرية للتغذية والمراكز الصحية في دور العجزة، التي تبقى تابعة لإدارة التعاون الوطني، التابعة بدورها لوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والمرأة.

يذكر حسب المعطيات المتوفرة أن معدي الدراسة التي من المنتظر الكشف عن نتائجها خلال الأسابيع المقبلة بُعد الانتهاء من المسودة الأولية واجهوا مواقف صادمة حول معاناة 3500 شيخا يعيشون في 50دار للمسنين خصوصا في مجال التغذية وسوء المعاملة واحترام الكرامة.

و سبق لعدد من الجمعيات المعنية ،أن نادت برفع الحيف عن المسنين بدور العجزة و طالبت الأصوات المرتفعة بتحسين الأوضاع بهذه الدور و تاهيل البنيات التحتية لها .

و لأن حكومة بنكيران حكومة أقوال فقد سبق للوزيرة التضامن و الأسرة أن أبرزت في أكتوبر الماضي، وتخليدا لليوم العالمي للأشخاص المسنين أن المناسبة تشكل فرصة للتعريف بمنجزات القطب الاجتماعي في هذا الشان، خاصة دعم قدرات الجمعيات العاملة في مجال الأشخاص المسنين، وإعداد برنامج وطني لإصلاح المراكز الخاصة بهذه الفئة.

و الوزارة المذكورة التي تعدد منجزاتها في كل مناسبة و التي لم يتحقق منها شيء بعد مرور سنتين على تدبيرها القطاع ،لا تجد اليوم سبيلا للتهرب من حقيقة ما تعانيه فئة هشة من سوء المعاملة و الحرمان من حقها في الصحة و العيش الكريم، بعد التقرير الذي سيكشفه المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

و الجذير بالذكر فحماية الأشخاص المسنين يجب أن تندرج في إطار المقاربة الحقوقية في سياق تنفيذ مقتضيات الدستور، خاصة الفصل 34منه الذي ينص على وضع وتفعيل سياسات تسهر على معالجة الأوضاع الهشة لفئات من بينها الأشخاص المسنون.

و تمثل هذه الفئة حوالي 3ملايين شخص،أي 8,5في المئة من عدد السكان،حسب البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2010، و تذكر التوقعات الرسمية أن تصل هذه النسبة إلى 1,1أفي المئة في أفق 2020 .

الناشط المغربي الامازيغي عمر اللوزي يدخل في اضراب مفتوح عن الطعام: من مطالبه قانون ضد العنصرية لحماية الامازيغ من العرب

كود الرباط
الاثنين 9 ديسمبر 2013 - 08:27

اعلن الناشط الامازيغي عمر اللوزي انه سيدخل في اضراب مفتوح عن الطعام امام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط على الساعة العاشرة من صباح يومه الاثنين

ويطالب اللوزي بخمسة مطالب اولها "قانون ضد العنصرية" لحماية الامازيغ من العرب العنصريين والاطلاق الفوري لسراح المعتقلين الامازيغ بمكناس وبني بوعياش وفتح مفاوضات مباشرة بين الحركة الثقافية الامازيغية والحكومة من اجل بلوغ ارضية تستجيب لمطالب الامازيغ الثقافية والسيوسو اقتصادية والسياسية

كما طالب اللوزي بايجاد حل فوري لقضية "ايميضر" ومعاقبة المعتدين عليه واعادة اوراقه الرسمية والياته

واسترجاع رفات عمه باسو اللوزي الذي قال انه قتل تحت التعذيب بالمعتقل السري اكدز

كما اوضح اللوزي انه يرغب في لقاء مستشار للملك والوزير الاول ووزير الداخلية مضيفا انه بدون تحقيق ما قدمه لن يوقف اضرابه عن الطعام

http://www.goud.ma /%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85_a38525.html

الخبر
AL KHABAR

سلفيون يحتجون أمام مقر حزب العدالة والتنمية بالرباط

الرباط – دلنا العطاونة

59776

في خطوة تصعيدية جديدة، قرر سلفيون، تنظيم وقفة احتجاجية واعتصام رمزي الثلاثاء المقبل أمام مقر حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة الحالية، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «الحرية والكرامة للمعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية»، وتأتي هذه الوقفة أمام حزب البيجيدي، احتجاجا على رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران باعتباره هو «المسؤول المباشر» عن قطاع السجون وما يحدث للمعتقلين داخلها، ونظرا لصعوبة الاحتجاج أمام مقر رئاسة الحكومة. كما يأتي تنظيم هذه الوقفة الاحتجاجية من قبل «اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين»، أمام ما أسمته هذه الأخيرة «معاناة المعتقلين الإسلاميين الذين سلبت منهم حريتهم لأزيد من عشر سنوات بالسجون». إلى ذلك سينظم السلفيون اعتصاما رمزيا على الساعة الواحدة زوالا من يوم الثلاثاء أمام مقر البرلمان للمطالبة بإسقاط قانون مكافحة الإرهاب.يشار أن سلفيين نظموا وقفات احتجاجية سابقة، أمام مقر البرلمان ووزارة العدل والحريات، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجهوا من خلالها، إلى المسؤولين الحكوميين، دعوات بضرورة التدخل وإطلاق سراح المعتقلين.

الخبر
AL KHABAR

المعتقلون

1/776

قرر المعتقلون السياسيون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم غد الثلاثاء. وطالب المعتقلون السياسيون في بلاغ لهم، بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقتهم، وذلك وفق قاعدة الإنصاف والمساواة بين الضحايا، والإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم، وذلك بتسليم السكن أو المأذونيات أوالتعويض عن السكن لمن رغب في ذلك.

معتقلون سياسيون غاضبون من استثناء مرسوم ابن كيران للملفات الموضوعة خارج الأجل

ضع إعلانك هنا

بعد أن أفرج رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران في أكتوبر الماضي عن مرسوم لتسوية أوضاعهم، تنفس المعتقلون السياسيون السابقون الصعداء، غير أن فرحتهم لم تدم طويلا، بعدما اكتشفوا أن الـ 250 حالة المعنية بالمرسوم لم تشمل الأشخاص الذين وضعوا ملفاتهم خارج الأجل.

«هذه مشكلة أخرى سنواجهها مع الحكومة» يقول ادريس جادني، عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، الذي لم يخف تخوفه من إغلاق الباب عن الحالات التي وضعت ملفاتها خارج الأجل، والتي حصرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ له في « ثماني حالات»، أما في الواقع فـ «العدد أكبر من ذلك بكثير» يؤكد جادني، لكون الكثير من المعتقلين السياسيين السابقين لم يضعوا ملفاتهم أصلا، يوضح المصدر نفسه.

جادني كباقي رفاقه، الذين كانوا يخوضون اعتصاما تجاوز ثلاثة أشهر أمام المجلس لوطني لحقوق الإنسان ولم يتم تعليقه إلا في أواخر الشهر الماضي، بعد تدخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف على الخط، «لم يستبعد العودة من جديد إلى خوض أشكال نضالية»، يقول المعتقل السياسي السابق بمعتقل درب مولاي الشريف، بعد استثناء مرسوم رئيس الحكومة للحالات التي وضعت ملفاتها خارج الأجل.

المعتقلون ا لسياسيون السابقون، وإن كانوا يحتفظون بأمل كبير بأن تعرف كل الملفات طريقها إلى الحل، وخاصة يضيف عضو السكرتارية الوطنية بعد «التزام المؤتمر الوطني الرابع للمنتدى من خلال بيانه الختامي بتبني مطالبنا وإلزام القيادة المنبثقة عنه بالدفاع عنها»، فإن استثناء الحالات المصنفة خارج الأجل من التسوية ،من شأنه أن يوتر العلاقة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على اعتبار يقول جادني، هو الجهة المكلفة بـ «تتبع وتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة».

وليس استثناء الملفات الموضوعة خارج الأجل وحده ما أثار تخوف وغضب المعتقلين السياسيين السابقين، بل حتى الـ 250 حالة المعنية بالمرسوم، لا ينظرون إليها بعين الاطمئنان، فحسب جادني، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في التنفيذ، حيث لم يخف أن «يطال البطء والتلكؤ تنفيذ المرسوم»، في الوقت الذي «تحتاج فيه الملفات إلى السرعة والنجاعة في التنفيذ» يقول عضو السكرتارية الوطنية، لكونهل تهم فئة عانت كثيرا ولازالت تعاني.

وإذا كان الحالات التي وضعت ملفاتها خارج الأجل قد تم استثناؤها من المرسوم الذي وقعه ابن كيران في أكتوبر الماضي، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،في بلاغ سابق له، أعاد التأكيد على مواصلة دوره في متابعة تنفيذ ما تبقى من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة وإغلاق الملفات العالقة في أقرب الآجال، حيث أعلن للمعنيين بها أن «أبوابه ستظل مفتوحة في وجوههم إلى حين تنفيذ التوصيات الصادرة لفائدتهم.

http://www.halapress.com/details-11953.htmll

وقفة إحتجاجية للمعتقلين السابقين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان تخليدا لليوم العالمي

أضيف في 08 دجنبر 2013 الساعة 50 : 12

المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

بلاغ إخباري

تحت شعار " التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف و المصالحة " ، و تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم 10 دجنبر من كل عام ، تنظم مجموعات المعتقلين السياسيين السابقين ، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان :
وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2013 على الساعة العاشرة و النصف صباحا ،
كمحطة نضالية أخرى في مسلسل النضالات التي تخوضها المجموعات من أجل التأكيد على مطالبها المتمثلة في :
التسوية العاجلة للوضعية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقهتم ، و ذلك وفق قاعدة الإنصاف و المساواة بين الضحايا .
استكمال الإجراءات الإدارية و المالية و كافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية و شبه العمومية .
الإسراع بالإدماج الإجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم ، و ذلك بتسليم السكن
أو المأذونيات أوالتعويض عن السكن لمن رغب في ذلك.
إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد .
إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال .

و نهيب بكافة المنظمات الحقوقية و كل المناضلين الديمقراطيين و المناضلات الديمقراطيات الحضور و المشاركة في هذه الوقفة ، دعما للمطالب المشروعة للضحايا .
كما ندعو كل المنابر الإعلامية المكتوبة و السمعيةالبصرية و الإليكترونية للحضور و تغطية الوقفة .

الرباط ، في 7 دجنبر 2013

عن لجنة المتابعة
المنسق : الغنيمي بلحاج

http://www.saharahoy.com/news1555.html

لجنة حقوقية تدرس آخر تقنيات رصد انتهاك حقوق الإنسان

5314

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين، ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان.

وتهدف الورشة المذكورة إلى تمكين المتكونين من تقنيات الرّصد والتتبع وتقنيات إنجاز التقارير، للوقوف على آخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، حسب بلاغ لها.

من جانب آخر، يسعى التكوين المذكور إلى التركيز على الجمعيات الحقوقية والمهتمة بحقوق الإنسان من أجل تمكين المتكونين من رصيد معرفي في هذا المجال من أجل تطبيقه في مجالات اشتغالهم، وفق البلاغ ذاته.

وحسب المصدر نفسه فإن الورشة تاتي في إطار عمل اللجنة الرامي إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتي يستفيد منها أعضاء اللجنة والفعاليات المهتمة بحقوق الإنسان العاملة في الأقاليم الجنوبية.

صحيفة الناس:الصبار مع العنف ضد المحتجين فماذا ترك لوزير الداخلية؟

صحيفة الناس –منشور بموقع كود

أصدر محمد الصبار، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صكّ البراءة في حق التدخل الأمني العنيف ضد الطلبة المعطلين الذين يحتجّون أمام البرلمان مطالبين بحقهم في الشغل. وقال الصبار، المحامي والحقوقي واليساري الذي يجرّ خلفه تاريخا من النضال، في لقاء احتضنته طنجة يوم السبت المنصرم، إن من حق قوات الأمن أن تستخدم العنف ضد المعطلين، لأنهم يحتلون الشوارع".. هكذا يكون الصبار قد قال كل شيء في هذه القضية ولم يترك لوزير الداخلية ما يمكن أن يقوله بهذا الخصوص..

غريبٌ أن يصدر مثل هذا التبرير عن فاعل حقوقي سابق كثيرا ما كان يهاجم السياسة الأمنية للدولة والتدخّل العنيف لقوات الأمن في فكّ المظاهرات والاعتصامات. يبدو السيد الصبار، وقتها، كان متحللا من أي مسؤولية سوى لسانه. ونعتقد أن مهمة المجلس ليست هي تبرير التدخل العنيف للأمن في حق المحتجّين، فهذه مهمة وزير الداخلية ومختلف المصالح التابعة له وليست مهمة مجلس وطني لحقوق الإنسان. مهمة الصبار هي تقييم حصيلة المملكة في مضمار حقوق الإنسان والسّهر على تنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإغلاق الملفات المفتوحة من مرحلة سنوات الرصاص، وليس ارتداء جلباب وزارة الداخلية.

التمييز بين الاحتجاج وبين الفوضى لا بد منه، والتظاهر عندما يخرج عن خطه السلمي ويصبح احتلالا لمؤسسات الدولية لا بد أن يتدخل القانون لضمان حق الآخرين في السلم، ومشكلتنا مع السيد الصبار هي فقط أنه خلط بين دوره على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودور المسؤول الأمني.

.

http://www.dafatir.net/vb/showthread.php?t=156129#.UqXG2tJ5Pr4

Cycle de formation sur les droits humains. A l'occasion de la Journée mondiale des droits de l'Homme, célébrée le 10 décembre de chaque année, la Fondation EFE-Maroc (Education for Employment), en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat et l'OMDH (Section de Casablanca), et avec l'appui de The MasterCard Foundation, lance un cycle de formation sur les droits humains au profit des jeunes chercheurs d'emploi dans l'objectif de former des éducateurs dans ce domaine. Le séminaire de lancement s'étendra sur la période allant de janvier à juin 2014. 3063/3

Pour l'égalité

Marcher, marcher encore, marcher toujours…

15196/10

Ahmed Ghayet
Acteur social et culturel.

Trente ans, c'est à la fois si loin et si proche ! Loin pour les nouvelles générations qui n'étaient pas nées en 1983 et n'en ont – au mieux – entendu parler que par la presse. Et si proche dans les mémoires de tous ceux qui, d'une façon ou d'une autre, ont vécu cette fameuse Marche pour l'Égalité, devenue de par la grâce des médias la Marche des Beurs. Il faut remercier Jamel Debbouze qui, en mettant son talent et sa notoriété au service du film de Nabil Ben Yadir, «La Marche», qui vient de sortir, donne en quelque sorte une seconde vie -une seconde visibilité- à cette épopée.

Pour moi, militant associatif, cette Marche a une double signification : elle représente l'An 1 du «Mouvement beur» en France, en ce sens qu'elle a été le déclic de l'émergence de la 2e génération sur la scène publique d'où naîtront tant et tant de phénomènes tels le Raï, les «Grands Frères», les associations de quartiers… et qui ouvrira la voie à nombre d'artistes et de personnalités d'aujourd'hui… Sur un plan plus personnel, cette Marche a été pour moi le début de mon engagement : tout jeune à ce moment-là et vivant dans le quartier de la diversité de Paris par excellence – le quartier de la Goutte d'Or à Barbès –, j'ai vécu cette Marche comme un déclencheur… déclencheur d'une telle puissance qu'il m'a donné l'élan qui m'anime encore en 2013.

C'est en écoutant «Radio Soleil», la radio communautaire née dans le sillage de l'arrivée de la Gauche au pouvoir en 1981, que j'ai appris que 9 jeunes et un prêtre -le Père Christian Delorme- se lançaient dans cette folle entreprise de marcher de Marseille à Paris pour dire «Non au racisme»…

Depuis un certain temps, de jeunes Maghrébins tombaient sous les balles de «tontons flingueurs» - comme nous les avions alors appelés - dont le caractère raciste devenait de plus en plus flagrant. La mort du petit Taoufik, âgé de 9 ans à la Courneuve alors qu'il faisait éclater des pétards à l'occasion du 14 Juillet, fête nationale française, avait provoqué plusieurs nuits d'émeute. Nombre d'autres jeunes payèrent de leur vie un lourd tribut à la haine, leurs noms restent gravés en moi : Wahid, Abdenbi, Habib …

La blessure par un policier, dont fut victime Toumi Djaïdja aux Minguettes, alors qu'il s'interposait dans une rixe, et qui allait faire de lui la figure emblématique de cette Marche, fut le déclic…

Initiée par ces jeunes Lyonnais, cette Marche déclencha une prise de conscience formidable chez nombre de jeunes de ma génération ; ce fut mon cas. L'oreille collée à ma radio, j'écoutais sur Radio Soleil le récit des premières étapes : jeunes de Paris et de la région parisienne, nous ne pouvions rester en dehors de ce que nos frères de cœur et de sang lançaient. Supportés par des journaux tels «Sans Frontières», l'agence Im'média créée par un autre jeune militant Mogniss, par Radio Soleil et son charismatique animateur Mokhtar, nous nous sommes alors mobilisés pour créer le «Collectif Jeune Parisien» qui, pendant des nuits et des nuits, tint des réunions de préparation de l'arrivée de la Marche à Paris dans un local resté célèbre pour tous les Marcheurs, «le Relais de Ménilmontant»!

Je ne fus pas le seul franco-marocain de la Marche alors, puisque Halima Boumediene, devenue sénatrice, David Assouline, homme politique à présent, et Driss El Yazami, Président du CCME et du CNDH aujourd'hui, en furent aussi des figures… La première interview que j'ai d'ailleurs donnée dans ma vie le fut à l'occasion de la Marche et l'intervieweur en fut Driss El Yazami, justement pour le journal «Sans Frontières».

C'est ainsi que je rejoins cette Marche et que, avec quelques jeunes du Collectif Parisien, nous avons fait des «sauts de puce» d'étape en étape, de réunion en réunion afin de mobiliser pour le «3 décembre à Montparnasse»», d'émission de radio en émission de radio et de mobilisation devant le ministère de la Justice, Place Vendôme, initiée par Im'média, sur le modèle des «Folles de mai», ces mères qui, en Argentine, demandaient justice…

J'ai gardé tellement de notes de cette époque, que je prenais régulièrement lors des réunions au Relais Ménilmontant, tellement de photos de différentes étapes de la Marche, tellement de cassettes enregistrées lors d'émissions, que j'en ai rempli toute une «malle aux souvenirs», mais surtout, surtout, j'y ai puisé l'envie, le goût, l'énergie de l'engagement qui ne m'a plus quitté depuis…

Toumi, Djamel, Farid, Bouzid, Marie Laure… Les noms de ces compagnons de marche qui en cette année de célébration des 30 ans réapparaissent au grand jour méritent à mes yeux reconnaissance, honneur, respect de tous… Ils sont des héros, et c'est l'un des grands mérites de Nabil Ben Yadir et de Jamel Debbouze, des nombreux livres qui paraissent, des débats organisés, des émissions télé et radio… que de les remettre en lumière.

C'est aussi le mérite du CCME, qui -parmi les premiers- a pris la mesure de la pertinence et de la nécessité de mettre en valeur l'anniversaire de cet événement dès le mois d'avril de cette année au Salon du livre de Casablanca puis à l'occasion de la sortie du film et du livre de Toumi Djaïdja et Adil Jazouli, lui-même membre du CCME, et qui fait que le Maroc et les jeunes Marocains se sentent impliqués et concernés par cette saga.

Après l'arrivée de la Marche, Bouzid, l'un des Marcheurs les plus charismatiques, avait choisi de rester quelque temps à Paris, nous nous étions vraiment liés d'amitié et c'est chez moi qu'il s'installa. C'est ainsi que j'ai pu vivre cette épopée et participer à sa suite immédiate puisque c'est alors qu'il écrivit son témoignage «La Marche» qui fut publié aux Éditions Sindbad, dont le PDG, Pierre Bernard, était un ami.

Le film de Nabil Ben Yadir, «La Marche» donne en quelque sorte une seconde vie -une seconde visibilité- à cette épopée.

30 ans sont passées, pourtant cette Marche – en ce sens qu'elle est un combat contre le racisme, pour l'égalité… pour la dignité – continue, car la xénophobie, la haine, le mépris de l'Autre, eux, sont hélas toujours d'actualité, en France certes où Christine Taubira honteusement injuriée, méprisée en est l'une des victimes récentes, aux côtés de Brahim Bouarram, aux côtés d'enfants de l'école juive de Toulouse ou aux côtés de tous ces jeunes Maghrébins, Noirs, victimes de rejet... mais aussi dans toute l'Europe et bien au-delà, car ce mal ne connaît pas de frontières…

Depuis quelques années, je suis rentré dans mon pays d'origine, le Maroc, où l'expérience acquise dans ce pays qui est aussi le mien, la France, m'aide à continuer de «marcher», marcher dans le sens premier du terme, comme à Casablanca contre la haine, lors de la Marche «Matkich Bledi» ; marcher dans le sens de militer, au sein de l'association «Marocains Pluriels» qui œuvre pour inciter et aider la jeunesse à s'engager et agit pour que l'ouverture sur l'Autre, le partage, la convivance (plutôt que la tolérance) et la diversité soient plus forts que la peur et le rejet…

Marcher pour «vivre ensemble» tout simplement, ce «vivre ensemble» qui, comme l'ouvrage, est à remettre -encore et toujours- sur le métier… marcher au Maroc, marcher en France, marcher ailleurs… ne jamais s'arrêter… pour que les générations actuelles et à venir, au-delà des origines, au-delà des différences, au-delà des particularités, des spécificités - parce que précisément la diversité est le meilleur des moteurs - sachent qu'il n' y a qu'une façon d'avancer… Marcher ! ■

Afrique

Journée mondiale des droits de l'Homme :On avance à reculons

Dernière mise à jour : 08/12/2013 à 21:30

Le monde célèbre ce mardi la Journée mondiale des droits de l'Homme. L'occasion de revenir sur les principales affaires qui se sont déroulées au Maroc cette année et touchant cette question. Le Royaume se veut, à coup de réformes, un bon élève en matière de droits de l'Homme mais les violations sur le terrain et les rapports négatifs se poursuivent, décrédibilisant ce discours.

Le Maroc, malgré les efforts entrepris depuis quelques années déjà en matière des droits de l'Homme, est encore perçu comme un mauvais élève./DR

Le Maroc, malgré les efforts entrepris depuis quelques années en matière de droits de l'Homme, est encore perçu comme un mauvais élève. Preuve en est que tous les rapports des ONG internationales, et même nationales, où le Maroc garde toujours l'image d'un pays où les violations des droits universels sont courantes.

Le tout dernier rapport en date est celui de Maplecroft, publié mercredi dernier. Dans son classement sur la situation des droits de l'Homme, cette société d'analyse des risques et de conseil stratégique, basée au Royaume-Uni, a mis le Maroc dans le rang des pays à "haut risque". Maplecroft estime en effet que le Maroc reste un pays où les droits humains sont "très menacés".

Il faut donc avouer que malgré toutes les mesures prises, et les recommandations faites de l'intérieur comme de l'extérieur du pays, la situation des droits de l'Homme ne s'améliore pas.

Plusieurs dossiers qui fâchent

L'année 2013 a été marquée par plusieurs événements, à commencer par le dossier des prisonniers du camp de Gdim Izik à Laâyoune. Cette affaire a été pointée du doigt par le Conseil national des droits de l'Homme, qui a dénoncé une poursuite engagée contre des civils devant un tribunal militaire. Le CNDH avait alors appelé à arrêter ce genre de pratiques.

Ce procès est venu entériner l'image d'un Maroc qui viole quotidiennement les droits de ses citoyens. Plusieurs ONG internationales de renom, avaient crié au scandale. Human Rights Watch avait même réclamé, quelques mois plus tard, un nouveau procès devant un autre tribunal.

L'autre dossier, qui décrédibilise le Maroc à l'échelle mondiale, est celui de la violation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud. Cette partie du Royaume se trouve, depuis une trentaine d'année, au cœur d'un différend régional, avec les séparatistes du Polisario et l'Algérie. Sur cette question encore, plusieurs associations des droits de l'Homme semblent avoir accordé leurs violons contre le Maroc.

Mandat de la MINURSO

Il faut rappeler que le Royaume a dû s'activer diplomatiquement, en avril dernier, lorsque les États Unis ont menacé de présenter une demande au Conseil de sécurité de l'ONU pour inclure la surveillance des droits de l'Homme, dans le mandat de la Mission de l'ONU au Sahara (MINURSO).

Le département d'État américain avait publié, quelques jours avant, un rapport accablant sur les droits de l'Homme dans le monde, où les critiques n'ont pas épargné le Maroc, surtout dans les provinces du Sud.
Le mandat de la MINURSO a été finalement reconduit pour un an, sans y inclure la surveillance de la question des droits de l'Homme. La répression des manifestations s'est poursuivie, selon les rapports élaborés par les centres régionaux de l'Association marocaine des droits de l'Homme.
L'AMDH avait dénoncé une "dégradation" de la situation des droits de l'Homme dans le Royaume, évoquant notamment le recours à la torture et à des procès politiques. Elle a accusé les forces de sécurité de recourir à "la répression, la provocation et au harcèlement" de militants.
Évoquant des violations constatées en 2012 et durant la première moitié de 2013, le rapport annuel de l'ONG estime que "la violation la plus grave concerne les détenus et consiste à les poursuivre pour des charges de droit commun dans le but de cacher la nature politique des procès".
L'AMDH critique en outre "les irrégularités qui ont entaché" plusieurs procès dont ceux de militants sahraouis, de présumés jihadistes et de militants du 20-Février.
Mais ce n'est pas tout. En matière de droit d'opinion et d'expression, la situation au Maroc n'est pas vue d'un bon œil. Le pays a été classé 136e mondial selon Reporters sans frontières (RSF), qui pointait du doigt l'affaire des journalistes emprisonnés, dont deux poursuivis dans le cadre de la loi anti-terroriste.
Si aucune ONG internationale ne s'est intéressée de près au cas de Mustapha Hasnaoui, journaliste dans un hebdomadaire pro-salafiste, les échos concernant le cas de Ali Anouzla sont arrivés jusqu'à la Maison Blanche.
Ce dernier avait été arrêté pour avoir renvoyé à un lien d'une vidéo d'Al Qaïda, menaçant de s'attaquer au Maroc, sur son site d'information *Lakome*. Anouzla est toujours poursuivi mais en liberté provisoire.

Les efforts du Maroc

Mais le Royaume tente tant bien que mal de redorer son blason sur la question des droits de l'Homme.
À l'occasion de la 22e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, tenue en mars, le Maroc, a mis en relief sa participation constructive aux différentes négociations et consultations de ce conseil, comme signe de son implication dans ce sujet.
Le Maroc a lancé et même co-parrainé plusieurs initiatives, à commencer par la déclaration des Nations Unies sur l'éducation et la formation aux droits de l'Homme, la création d'une procédure spéciale sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non récurrence des crimes et des violations graves des droits de l'Homme.
Le Maroc a également brigué un siège au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU en novembre dernier pour un mandat de trois ans, en signe de sa bonne foi.
Mais les efforts fournis jusqu'à maintenant doivent se multiplier et de vrais mécanismes de coordination entre les départements de l'État doivent être mis en place.
Quand il s'agit des droits de l'Homme, il faut finalement trancher : s'impliquer pleinement ou pas.
.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/12/6/on-avance-a-reculons_216917.html#.UqXJC9J5Pr4